تأثير تقلبات أسعار الصرف على معدل التبادل التجاري بين العراق والصين للمدة (٢٠٢٢ - ٢٠٠٥)

The impact of exchange rate fluctuations on the terms of trade between Iraq and china for the period 2005 – 2022

م.د. عبد القادر نايف تايه

الجامعة العراقية / كلية العلوم الاسلامية

Dr. Abdulqader.n.Tayyeh

Iraq University / College of Islamic Sciences

Abdulqader.n.tayyeh@aliraqia.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث الى تحليل تأثير التقلبات في اسعار صرف العملة العراقية على معدل حجم التبادل التجاري بين العراق والصين في أطار البحث في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق بعد العام ٢٠٠٣ وما رافقها من انتقال الى نظام الاقتصاد المفتوح، وقد تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في بناء النموذج القياسي باعتماد برنامج spss في التحليل في ضوء البيانات المتاحة من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي العراقي، وقد تبين من النتائج بأن هناك علاقة تأثير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ٥٪ مما يشير الى ان التقلب في سعر صرف الدينار العراقي يؤثر في حجم التبادل التجاري بين البلدين قيد البحث، حيث بلغت معلمة ميل خط الانحدار ٤ر٥٩٦ ، وبالتالي فأن هذه النتائج جاءت متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية الذي ينص على وجود علاقة تأثير بين متغيري قيد البحث، وفي ضوء تلك النتائج فقد أوصى البحث بضرورة الحد من التخفيض المستمر في سعر صرف العملة الذي قد لا يؤدي الى تحسن في معدل حجم التبادل التجاري بين العراق والصين للمدة قيد البحث .

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف، الميزان التجاري، معدل حجم التبادل التجاري.

Abstract:

This research aims to analyze the impact of fluctuations in the Iraq currency exchange rate on the volume of trade exchange between Iraq and china within the framework of research into the development of Iraq's international economic relation after 2003 and the accompanying transition to an open economy system. The descriptive and analytical approaches were used to construct the standard model, adopting the spss program in the analysis in light of the date available from the international monetary fund and central bank of Iraq. The results showed that there is statistically significant relationship at a significance level of 5% , indicating that the fluctuation in the Iraqi dinar exchange rate affects volume of trade exchange between the two countries under study , as the slope parameter of the regression line reached 4.596. therefore, these results were consistent with the logic of economic theory, which stipulates the existence of an influential relationship between the variables under study. In light of these results , the research recommended the need to limit the continuous reduction in the currency exchange rate , which may not lead to an improvement in the volume of trade exchange between Iraq and china for the period under study.

Keywords : exchange rate , trade balance , rate of trade volume.

المقدمة

يشير تاريخ تطور العلاقات الاقتصادية الدولية الى ان العلاقات الاقتصادية بين العراق ودولة الصين شهدت وخصوصا على مستوى التبادل التجاري بين البلدين مراحل تطور، حيث أن بداية تلك العلاقة كانت في العام ١٩٥٨ مع بداية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ومن ثم تطورت تلك العلاقة على مستوى التبادل التجاري بين البلدين وخصوصا في العام ١٩٩١ مع توقيع العراق لمذكرة التفاهم في أطار برنامج النفط مقابل الغذاء حيث توسع التبادل التجاري في أطار ذلك البرنامج، الا أن أهم تطور في تلك العلاقة كان أكثر وضوحا بعد عام ٢٠١١ وانسحاب القوات الامريكية من العراق، حيث اصبحت الصين من أكبر الشركاء الاقتصاديين للعراق .

ان تزايد الحاجة الصينية الى النفط الخام دفعها الى تطوير علاقتها بالدول النفطية في الدول العربية وعلى وجه الخصوص العراق، حيث يلاحظ بعد العام ٢٠٠٣ ارتفاع واردات الصين من النفط الخام ففي العام ٢٠٠٥ بلغت تلك الواردات ١٫١٧٥ مليون طن من العراق الذي احتل المرتبة الاولى من تلك الواردات على مستوى الدول العربية .

أما في العام ٢٠٠٨ فقد شهد حصول الشركة الوطنية الصينية للنفط (CNPC) على أول عقد خدمات نفطية كبيرة في العراق وبقيمة ٣ مليار دولار في مقابل تطوير حقل الاحدب، وعلى العموم فيمكن الاشارة الى أن العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين تعد من العلاقات المميزة على مدى المدة موضوع البحث وخصوصا على مستوى التبادل التجاري الذي أخذ شكلا تصاعديا .

وكون سعر الصرف يمثل مرآة مركز الدولة في التجارة مع دول العالم الخارجي في أطار العلاقة بين الصادرات والواردات وقياس القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي مع العالم الخارجي، فقيمة العملة المحلية انما يشير الى قدرة منتجاتها المحلية في الدخول الى الاسواق

كما وأن وضعية الميزان التجاري لدولة ما يلعب دورا مهما في تحديد قوتي العرض والطلب على العملة، وأن معدل التقلبات في أسعار الصرف للعملات يلعب دورا مهما في التأثير على معدلات التبادل التجاري وضمن هذا السياق وفي أطار بحث تأثير تقلبات سعر الصرف على معدل التبادل التجاري بين العراق والصين فأن هناك إشكالية يمكن صياغتها وفق الاتي :

مشكلة البحث:

ان مستوى العلاقة الاقتصادية بين العراق والصين وللمدة قيد البحث تشير الى أن تلك العلاقة قائمة على اساس التعاون الاحادي الجانب وعلى المستوى الاقتصادي، وان هذا التعاون الممثل بالتبادل التجاري يتأثر بمجموعة من العوامل يكون من اهمها التأثر بتقلبات سعر صرف العملة، وضمن هذا السياق فأن التساؤل الذي يمكن ان يثار هو (ما مدى تأثير التقلب في سعر صرف عملة كل من العراق والصين على معدل التبادل التجاري للبلدين، وهل هناك تأثير للصادرات والواردات بين البلدين على تقلب سعر صرف عملاتهم للمدة قيد البحث)

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها يتمحور حول (وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٥٪ بين تقلبات اسعار الصرف ومعدل التبادل التجاري بين العراق والصين للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٢) .

أهمية البحث:

ان هذا البحث يسلط الضوء على ظاهرة تأثير التقلبات في اسعار صرف العملة ومعدل التبادل التجاري بين العراق والصين للمدة قيد البحث، وأن أهمية البحث في هذه الظاهرة ينبع من اهمية العلاقة الاقتصادية بين البلدين، فالعراق يمثل اهمية للصين فهو ثالث أكبر مصدر للنفط للمدة قيد الدراسة، كما لا تقل أهمية الصين للاقتصاد العراقي عن ذلك فالاستثمار الصيني في الاقتصاد العراقي لم يقتصر على مجال الطاقة فحسب بل تعداه الى البنية التحتية كمحطات الطاقة وغيرها من المشاريع، فضلا عن ما تمثله الصادرات الصينية من السلع والخدمات في تلبية الطلب الكلي في الاقتصاد للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٢ .

منهجية البحث:

يعتمد البحث في أطار دراسة الظاهرة قيد البحث على كل من المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الاستقرائي، فضلا عن المنهج الاحصائي في سياق التأكد من صحة فرضية الدراسة .

حدود البحث:

الحدود المكانية للبحث كل من (العراق والصين) أما الحدود الزمانية فهي للمدة ٢٠٢٢ – ٢٠٠٥

المبحث الاول
الاطار النظري

أن الاطار النظري لهذ البحث سوف يتركز في مطلبين، حيث يهتم الاول في بحث تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين للمدة ٢٠٢٢-٢٠٠٥ لما لها من أهمية في تعزيز الاطار النظري، فيما سيركز المطلب الثاني على المفاهيم النظرية للمتغيرات قيد البحث .

المطلب الاول : تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين والعراق للمدة ٢٠٢٢ – ٢٠٠٥

كما تمت الاشارة مسبقا فان العلاقات العراقية – الصينية يمكن الاشارة الى فاعليتها منذ العام ١٩٥٨ ومع بداية التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، حيث اتسمت تلك العلاقات بالاطار التعاوني سواء على المستوى الاقتصادي أو العسكري وخصوصا فيما يتعلق بهذا الاخير حيث تشير التقارير والاحصاءات الى أن عقود مبيعات الاسلحة للمدة ١٩٨٥ – ١٩٨٠ بلغت تقريبا ٥ مليار دولار[١] .

أما فترة التسعينيات فأن العلاقة اتسمت بالتعاون وفق أطر ضيقة من جراء العقوبات الاقتصادية المفروضة في تلك الحقبة الزمنية، حيث أقتصر التعاون في أطار برنامج الغذاء والدواء مقابل النفط، ومع المواقف الصينية الرافضة للاحتلال الامريكي الا أن الصين قامت بعد عام ٢٠٠٣ بتطوير علاقتها مع العراق، حيث قامت بفتح سفارتها في بغداد في العام ٢٠٠٤ والقيام بدعم النظام السياسي في العراق، فضلا عن قيامها بتقديم مساعدة مادية بلغت تقديرا ٢٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٥[٢] .

وقد تركزت العلاقات الاقتصادية بين البلدين للمدة ٢٠٢٢ – ٢٠٠٥ في ثلاثة اتجاهات وكالاتي :

أولا : التوسع الصيني في البحث عن الاسواق لتصريف منتجاتها من السلع والخدمات وكون العراق بعد ٢٠٠٣ اصبح من الاقتصادات المفتوحة على الاسواق العالمية، وبالتالي فأن

(١) ابتسام محمد العامري، نظرة عامة على العلاقات العراقية – الصينية بعد عام ٢٠٠٣ ، صحيفة الزمان، لندن، ٢٠١٥/٣/٢٩

(2) Paul salem, iraq›s Tangled Foreign Interests And Relations, Carnegie Middle East Center, Reports, USA, 2013, P21

الصين ستسعى لاقتحام هذه السوق، وعلى الرغم من الاضطرابات الامنية التي شهدها العراق وخصوصا للمدة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٣ الا أن ذلك لم يمنع الصين من دخول هذه السوق، حيث بلغت صادراتها في العام ٢٠١١ ما يقارب ٧ مليار دولار[١] .

ثانيا : الاستثمار حيث شهد ولغاية ٢٠٠٧ تراجعا بسبب استحواذ الشركات الامريكية على الاقتصاد العراقي، الا ان الاستثمار اندفع بشكل كبير حيث تشير البيانات الى انه ومع نهاية العام ٢٠١١ فقد بلغ عدد الشركات الصينية العاملة في العراق الى (١٠٨) شركة تركزت اغلبها في قطاعي الطاقة والاتصالات، ففي قطاع الكهرباء تم توقيع عقدين بين شركة شنغهاي الكترك ووزارة الكهرباء، كما وقعت شركة CMEC عقدا مع الكهرباء لتنفيذ محطة كهرباء صلاح الدين الحرارية[٢]، فضلا عن عقود شركات الاتصالات الصينية هواوي مع قطاع الاتصالات بأكثر من (٦٠٠) عقد[٣] .

كما ان شركة الصين الوطنية CNPC للبترول وقعت عقد للانتاج والمشاركة في العام ٢٠٠٤ لمدة ٢٢ سنة لبناء حقل الاحدب النفطي، واتفاقية حقل الحلفاية في العام ٢٠٠٩ وغيرها من العقود[٤] .

المطلب الثاني : سعر الصرف ومعدل التبادل التجاري، مفاهيم نظرية

تعد السياسة التجارية الخارجية أحد اهم ركائز السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الدول في سياق تحقيق أهدافها الاقتصادية، وتعتبر سياسة سعر الصرف من اهم الادوات التي يتم استخدامها للتأثير على صافي التجارة من خلال تأثيره على معدل التبادل التجاري، ومن ثم على الارصدة النقدية .

أولا : الميزان التجاري : يشير الميزان التجاري الى صافي قيمة الصادرات والواردات للدولة، حيث تكون الصادرات بالعملة المحلية، في حين تكون الواردات بالعملة الاجنبية[٥] ، ويعتبر الميزان التجاري احد اهم مكونات حسابات ميزان المدفوعات للدولة، حيث يسجل حركة

(1) Richard Weity, China- Iraq TIES : oil Arms and influence, second line of defense in URL .

(٢) رحمن لوعان محسن، العلاقات العراقية الصينية، دراسة في الجانب الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ ، بحث ترقية، معهد الخدمة الخارجية العراقية، العراق، ٢٠١٥، ص٤٦ .

(٣) مبادرة الحزام والطريق الصينية . فرصة العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨، ص١٨ .

(٤) رحمن لوعان، مصدر سبق ذكره، ص٤٧ .

(٥) عدنان تايه النعيمي، ادارة العملات الاجنبية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، ٢٠١٢ ، ص٤٦ .

المعاملات التجارية[١] وان زيادة الصادرات عن الواردات يمثل فائض الميزان التجاري، في حين ان زيادة الواردات عن الصادرات فيشير الى حالة العجز في الميزان التجاري ويكون في غير صالح الدولة[٢] .

ثانيا : الاختلال في الميزان التجاري : يشير الاختلال في الميزان التجاري الى حالتين الاولى تتمثل بحالة الفائض حيث تكون الصادرات مع الطلب المحلي أكبر من الواردات مع الانتاج المحلي، والحالة الاخرى هي التي تمثل حالة العجز والتي يكون فيها مجموع الصادرات والطلب المحلي أقل من الواردات والانتاج المحلي، ولايضاح حالتي الاختلال فهي كالاتي :

١ – حالة فائض الميزان التجاري وهي سلبية لانها تؤدي الى ارتفاع ارصدة الدولة والتي تؤدي بدورها الى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقارنة بأسعار العملات الاجنبية الامر الذي يؤدي الى ارتفاع اسعار صادراتها وانخفاض قدرتها على المنافسة في الاسواق العالمية وهو ما يؤدي الى تراجع صادراتها ليؤثر بشكل سلبي على الانتاج والدخل والتوظيف[٣] .

٢ – حالة العجز في الميزان التجاري والتي تشير الى ان الدولة تعيش فوق مستوى قدراتها وهو ما يؤدي الى زيادة مديونيتها الخارجية، وهذا يعني ان الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل زيادة عرض العملة المحلية مما يؤدي الى انخفاض قدرتها الشرائية مما يترك أثره بشكل سلبي على انخفاض القدرة الانتاجية للاقتصاد وزيادة معدلات البطالة[٤] .

ثالثا : سعر الصرف : يعد سعر الصرف من اهم الادوات التي يمكن ان تستخدمها السياسة النقدية في سياق تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، ومن ثم التأثير على معدل التبادل التجاري بين الدولة وشركائها التجاريين، وقد شهد سعر الصرف العديد من الانظمة التي تعمل على التأثير على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية فمن نظام سعر الصرف الثابت الى انظمة الصرف المرنة التي تعتمد العرض والطلب، وصولا الى انظمة الصرف المدارة التي تتيح للبنك المركزي قدرة على التأثير في استقرار اسعار الصرف ضمن سعر مرغوب به، فضلا عن الانظمة المثبتة .

(١) محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، لبنان، ٢٠١٠ ، ص٢٣

(٢) خاي كريانين، مورد، الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات، ترجمة محمد منصور و مسعود عطية، دار المريخ للنشر، السعودية، ٢٠٠٧، ص٥٣ .

(٣) عادل احمد حشيش، مجعدي، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٣، ص٧٦.

(٤) كامل البكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠١، ص٤٣.

كما ويمكن تعريف سعر الصرف على أنه يشير الى قيمة الوحدة الواحدة من العملة الاجنبية مقدرة بوحدات من العملة المحلية، أي انه معدل تبادل عملة دولة ما مقابل عملة دولة أو دول أخرى .

ويؤثر سعر الصرف على معدل التبادل التجاري بين الدول من خلال تأثيره على الصادرات والواردات، فبالنسبة للدول التي لديها هيكل انتاجي وتجارة متنوعة تكون أكثر استجابة لتقلبات اسعار الصرف نسبيا[١] ، ولأيضاح التأثير فيمكن ايجازه بالاتي :

١ – أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات : يتأثر سعر الصرف بتغيرات قوتي العرض والطلب وتقلبها، حيث يؤدي الى تغيرات في اسعار السلع المحلية مقارنة باسعار السلع الاخرى الاجنبية، مما يؤدي الى التأثير على الصادرات حسب درجة مرونة الطلب السعرية لتلك السلع[٢] .

فأنخفاض كمية العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية يؤثر في انخفاض اسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الاجنبية مما يؤدي الى زيادة الطلب عليها والعكس صحيح[٣] .

٢ – أثر تقلبات سعر الصرف على الواردات : ان القيام بتخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي الى ارتفاع اسعار الواردات فينخفض الطلب عليها مما يؤدي الى انخفاض كمية الطلب على الصرف الاجنبي، كما ان خفض قيمة العملة المحلية يؤدي الى انخفاض الدخل الحقيقي، ومن ثم الاستهلاك[٤] ، وان عملية التخفيض لقيمة العملة تعتمد الى حد كبير على القدرة على الاحلال سواء على مستوى السلع أو تغيير تقنيات الانتاج .

والحالة الثانية التي ترتفع فيها قيمة العملة المحلية (انخفاض سعر الصرف) حيث تصبح اسعار الواردات اكثر انخفاضا مما يؤدي الى زيادة حجمها وهو ما يؤدي الى زيادة المعروض المحلي من السلع عن الطلب عليها فتنخفض الاسعار .

كما تجدر الاشارة الى ان تخفيض قيمة العملة او رفعها يعتمد الى حد كبير على درجة المرونة السعرية للطلب على الواردات والتي تتأثر بدورها بوجود بدائل محلية للمنتجات المستوردة .

وعلى العموم فأن الاطار النظري يشير بوضوح الى التأثير والعلاقة التشابكية بين سعر الصرف والميزان التجاري بمكوناته سواء على مستوى الصادرات أو الايرادات، وبالتالي التأثير المباشر

(١) حسن عوض الله، زينب، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر ، ٢٠٠٤، ص٨٦.

(٢) بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٣، ص٤٤ .

(٣) حسن فليح خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٤، ص٧٣ .

(٤) محمود يونس، علي نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٩، ص٣٧ .

وغير المباشر الذي يمكن ان تحدثه تقلبات اسعار الصرف، كما وان الدولة وبما تمتلكه من سلطة نقدية فأنها تلعب دورا محوريا بالتأثير على سعر الصرف او التحكم به وخصوصا في ظل نظام التعويم المدار الذي يعطيها مساحة بالتأثير على سعر الصرف والسيطرة على ادارته في سياق تحقيق اهدافها مما يسهل عملية ادارتها لعمليات التبادل التجاري بينها وبين شركائها التجاريين وبما يسمح بضبط والسيطرة على مستويات مرغوبة من الاستقرار الاقتصادي وتحقيق اهدافها.

رابعا : معدل التبادل التجاري : يعد معدل التبادل من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تشير الى مدى تحسن المستوى الاقتصادي لدولة ما، حيث ان تحسن معدل التبادل التجاري في صالح الدولة ينعكس أثره بشكل ايجابي على رصيد الميزان التجاري، وضمن هذا الاطار فيمكن ايضاح الاتي :

· تعريف معدل التبادل التجاري : يشير مفهوم معدل التبادل التجاري الى العلاقة بين اسعار وكميات الصادرات واسعار وكميات الواردات، وبالتالي فأنه يشير الى ذلك المقدار الذي يمكن للدولة ان تحصل عليه في سياق ما قامت بأنفاقه، وضمن ذلك الاطار وفي الاقتصاد المفتوح فهو يشير الى اهم الاسعار النسبية التي تعكس الرقم القياسي لسعر الصادرات بدلالة الرقم القياسي لسعر الواردات والذي يمكن تحديده بتفاعل منحني الطلب المتبادل للدولتين[١] .

· انواع معدل التبادل التجاري : وتنقسم معدلات التبادل التجاري الى :

- معدلات التبادل التجارية حيث تنقسم هي الاخرى الى

١ – معدل التبادل التجاري الاجمالي : والذي يشير الى العلاقة بين التغير في الرقم القياسي لكمية الصادرات والرقم القياسي لكمية الواردات من سنة لأخرى، وكلما زاد هذا المعدل عن ١٠٠٪ فأن الرقم القياسي لكمية الصادرات هو أكبر من الرقم القياسي لكمية الواردات للدولة، وفي هذه الحالة يكون معدل التبادل التجاري للدولة في غير صالحها، ويكون معدل التبادل التجاري في صالح الدولة عندما ينخفض المعدل عن ١٠٠٪ ويصاغ كالاتي[٢] :

معدل التبادل التجاري الاجمالي = x ١٠٠

٢ – معدل التبادل التجاري الصافي : والذي يشير الى التغيرات في اسعار الصادرات واسعار الواردات، وعندما يزيد هذا المعدل عن ١٠٠٪ فانه يشير الى ارتفاع اسعار الصادرات عن اسعار الواردات ويكون في صالح الدولة المصدرة مما ينعكس بشكل ايجابي على الميزان التجاري،

(1) Dawson, Stella, Burrughs, Eric, 2010, Globai CurrencyWar, Thomson Reuters.

(٢) عبدالمحسن الزيني، احصاء التجارة الداخلية والخارجية، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٢، ص١٥٥ .

والعكس صحيح ويمكن ان يصاغ كالاتي[1] :

معدل التبادل التجاري الصافي = x ١٠٠

- معدلات التبادل الحقيقية : وتنقسم معدلات التبادل الحقيقية الى :

١ – معدل التبادل الحقيقي التطوري البسيط : يشير هذا المعدل الى الرقم القياسي الذي يقيس التغير في معدل التبادل الدولي الصافي مصححا بالتغيرات الانتاجية للصادرات والواردات، وكلما زاد عن الواحد الصحيح فأنه يشير الى ان الدولة تحقق ارباح حقيقية من جراء تبادلها التجاري ويصاغ كالاتي[2] :

الرقم القياسي التطوري الحقيقي البسيط = x الرقم القياسي لإنتاجية الصادرات

٢ – معدل التبادل الحقيقي التطوري المزدوج : يوضح هذا المعدل الرقم القياسي الذي يشير الى التغير في انتاجية عوامل الانتاج للصناعات المصدرة والمستوردة على حد سواء، ويصاغ كالاتي : الرقم القياسي التطوري الحقيقي المزدوج.

(١) فليح خلف، مصدر سبق ذكره، ص٩٧ .

(٢) محمد دياب، مصدر سبق ذكره، ص٦٥ .

المبحث الثاني
أثر تقلبات سعر الصرف على معدل التبادل التجاري بين العراق والصين ٢٠٢٢ – ٢٠٠٥

المطلب الاول : تطور وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين للمدة ٢٠٢٢ – ٢٠٠٥

كما تمت الاشارة فيما سبق فأن تاريخ تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين والعراق بدأت بالتطور مع بدايات منتصف القرن العشرين، وفي سياق بحث تطور تلك العلاقة للمدة قيد البحث، فأن العلاقة ومع الجمود الذي اصابها بعد العام ٢٠٠٣ مباشرة الا ان العلاقة بدأت تتعزز بعد العام ٢٠٠٤ حيث بلغ حجم التبادل التجاري للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠٠٤ ما قيمته ٢٫٥ مليار دينار، ومع الاندفاع الصيني في الاستثمار في العراق والحصول على الفرص المتاحة في الاسواق العراقية فأن العام ٢٠١١ شهد تطورا حيث بلغ حجم التبادل التجاري ١٤ مليار دولار، ليصل الى ١٧ مليار دولار في العام ٢٠١٢ .

واستمر التطور في حجم التبادل التجاري بين البلدين وللمدة قيد البحث ويمكن الاستدلال على تطور حجم التبادل التجاري بين العراق والصين للمدة ٢٠٢٢- ٢٠٠٥ من خلال الجدول ادناه :

السنة	حجم التبادل التجاري
٢٠٠٥	١٫٥٢
٢٠٠٦	٣٫٢٠
٢٠٠٧	٥٫٤٥
٢٠٠٨	٣٫٨١
٢٠٠٩	٣٫٦٧
٢٠١٠	٦٫٢٨
٢٠١١	١٦٫٥٤
٢٠١٢	٣٨٫٥٦

٢٠١٣	٥٧ر٧٢
٢٠١٤	٥٧ر٧٢
٢٠١٥	١٢٠ر٢٣
٢٠١٦	١٢٠ر٠٩
٢٠١٧	٦٠ر٣٤
٢٠١٨	٩١ر٤١
٢٠١٩	٤٧ر٨٥
٢٠٢٠	٢٦ر١٠
٢٠٢١	١٤ر١٧
٢٠٢٢	٥٣ر٣٧

جدول (١) حجم التبادل التجاري بين العراق والصين للمدة ٢٠٢٢-٢٠٠٥ مليار دينار

المصدر : الباحث اعتمادا على بياناتIMF، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، لسنوات مختلفة .

ومن الجدول (١) يتضح بان حجم التبادل التجاري بين العراق والصين للمدة ٢٠٢٢ – ٢٠٠٥ بانها اتسمت بالتذبذب كاتجاه عام للسلسلة الا انها كانت باتجاهين الاول والذي يمتد من ٢٠١٦ – ٢٠٠٥ حيث اتخذت تلك المدة اتجاها تصاعديا ليصل حجم التبادل التجاري ذروته في العام ٢٠١٥ حيث بلغ ١٢٠ر٢٣ مليار دولار وهو نتيجة لزيادة اعتماد العراق على تلبية الطلب الكلي من الخارج وخصوصا زيادة الاستيرادات السلعية من الصين لأنها تعد رخيصة نسبيا، فضلا عن تزايد اعتمادية الصين على استيراد النفط الخام من العراق والتوسع في الاستثمار في الاسواق العراقية .

أما الاتجاه الثاني والذي تمثله المدة ٢٠٢٢ – ٢٠١٧ حيث يلاحظ من الجدول (١) التذبذب في السلسلة كما انها اتخذت اتجاها تنازليا، وان هذا التذبذب يعتمد الى حد كبير على الاوضاع العراقية بصورة عامة سواء كانت السياسية والامنية، فضلا عن الاقتصادية وخصوصا فيما يتعلق بتقلبات اسعار النفط حيث يعتمد الاقتصاد العراقي على النفط في تكوين ناتجه الاجمالي، كما ان المدة قيد البحث وما شهدته من اضطرابات في الاوضاع الامنية كانت احد الاسباب في

عدم استقرار حجم التبادل التجاري بين البلدين للمدة ٢٠٢٢ – ٢٠٠٥ بصورة عامة .

المطلب الثاني : قياس أثر سعر الصرف على حجم التبادل التجاري بين البلدين ٢٠٠٥-٢٠٢٢

أولا : سعر الصرف في العراق بعد ٢٠٠٣

ان نظام سعر الصرف الثابت هو النظام الذي كان يتبعه البنك المركزي العراقي قبل عام ٢٠٠٣ ليتحول بعد هذا العام الى اتباع نظام التعويم المدار والذي يشير الى ان سعر الصرف يتحدد بتفاعل قوتي العرض والطلب في سوق الصرف مع تدخل البنك المركزي في الحالات التي تشهد عدم استقرار في سعر الصرف، وللتعرف على تطور سعر الصرف في العراق للمدة ٢٠٢٢ – ٢٠٠٥ فيمكن الاستدلال عليها من خلال الجدول (٢) :

جدول (٢) يوضح سعر الصرف الرسمي وحجم التبادل التجاري بين العراق والصين للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠٢٢

التفاصيل / السنة	سعر الصرف الرسمي	حجم التبادل التجاري
٢٠٠٥	١٤٧٢	١ر٥٢
٢٠٠٦	١٤٧٥	٣ر٢٠
٢٠٠٧	١٢٦٧	٥ر٤٥
٢٠٠٨	١٢٠٣	٣ر٨١
٢٠٠٩	١١٨٢	٣ر٦٧
٢٠١٠	١١٨٥	٦ر٢٨
٢٠١١	١١٩٦	١٦ر٥٤
٢٠١٢	١٢٣٣	٣٨ر٥٦
٢٠١٣	١٢٣٢	٥٧ر٧٢
٢٠١٤	١٢٤١	٥٧ر٧٢

٢٠١٥	١٢٤٧	١٢٠ر٢٣
٢٠١٦	١٢٧٥	١٢٠ر٠٩
٢٠١٧	١٢٧٥	٦٠ر٣٤
٢٠١٨	١٢٠٨	٩١ر٤١
٢٠١٩	١١٩٦	٤٧ر٨٥
٢٠٢٠	١٢٣٤	٢٦ر١٠
٢٠٢١	١٤٥٠	١٤ر١٧
٢٠٢٢	١٤٥٥	٥٣ر٣٧

اعداد الباحث باعتماد بيانات IMF، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، لسنوات مختلفة .

ومن الجدول (٢) يتضح بان سعر الصرف وللمدة قيد البحث اتسم بالاستقرار النسبي ومن العام ٢٠٠٩ الى العام ٢٠٢٢ اتخذ اتجاها تصاعديا الا أنه ظل في حدود ما يرغب البنك المركزي العراقي في تحقيقه وفق تحقيق اهداف السياسة النقدية .

كما ويلاحظ من الجدول (٢) بان سعر الصرف قد سجل ادنى مستوى له في العامين ٢٠١١ ،٢٠١٩ وان هذا الانخفاض جاء في أطار ما تسعى السياسة النقدية في دعم استقرار سعر صرف العملة العراقية اتجاه الدولار، وان ما يعزز من دور تلك السياسة هو ما توفره الوفرة الدولارية التي تتحقق بفضل ارتفاع اسعار النفط، وعلى العموم فان المدة قيد البحث شهدت استقرار في سعر صرف الدينار مقابل الدولار وفي سياق ما تستهدفه السياسة النقدية للمدة في البحث .

ثانيا : التحليل الاقتصادي والاحصائي

سيتم في هذا المحور من الدراسة القيام باختبار فرضيات الدراسة، وأن الضرورة البحثية اقتضت القيام بأجراء تقدير لمعادلة خط الانحدار البسيط للتعرف على تأثير تقلبات سعر الصرف على معدل التبادل التجاري بين العراق والصين للمدة ٢٠٢٢ – ٢٠٠٥ .

كما انه وفي سياق التحليل فسيتم اللجوء الى قياس أثر المتغير المستقل (سعر الصرف) على المتغير التابع (حجم التبادل التجاري) للتأكد من فرضية البحث وتحديد نموذج الانحدار الخطي من خلال المعادلة أدناه :

وفي ضوء المعادلة اعلاه فسيتم اللجوء الى اختبار الانحدار الخطي البسيط بافتراض وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وفي سياق التأكد من صحة الفرضية لهذا البحث فسيتم اللجوء الى قياس تأثير تقلبات سعر الصرف على معدل التبادل التجاري كون هذا الاخير يعد من أهم المؤشرات على القوة الاقتصادية .

· اختبار فرضية البحث

تنص فرضية البحث على (وجود علاقة ذات دلالة احصائية في تأثير تقلبات سعر الصرف على حجم التبادل التجاري بين العراق والصين للمدة ٢٠٢٢ – ٢٠٠٥) وفي أطار أجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط فأن النتائج كانت كما في ادناه :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.656a	.430	.395	30.418116

a. Predictors: (Constant), x

ANOVAa

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	11176.690	1	11176.690	12.079	.003b
	Residual	14804.189	16	925.262		
	Total	25980.879	17			

a. Dependent Variable: y

b. Predictors: (Constant), x

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	-.460-	13.782		-.033-	.974
	X	4.596	1.322	.656	3.476	.003

a. Dependent Variable: y

المصدر : اعداد الباحث بأعتماد نتائج برنامج SPSS

يوضح الجدول اعلاه النتائج الاتية :

· يوجد تأثير ذو دلالة احصائية وعند مستوى معنوية (٠.٠٥) كما يتضح من Sig البالغة ٠ر٠٠٣ . · هناك تأثير معنوي للمتغير المستقل (سعر الصرف) على المتغير التابع (معدل التبادل التجاري) عند مستوى معنوية (٠.٠٥)

· أن معادلة خط الانحدار بين المتغيرين تصاغ كالاتي :

Y =-٠ر٤٦٠ + ٤ر٥٩٦X

توضح معادلة خط الانحدار بأن سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٢٢ – ٢٠٠٥ يؤثر في معدل التبادل التجاري وبمقدار معلمة ميل خط الانحدار البالغة ٤ر٥٩٦ .

أن قيمة معامل التحديد R – Square حيث تشير الى ان التغير في حجم التبادل التجاري بين العراق والصين للمدة قيد البحث وهو المتغير التابع في النموذج يفسره التقلبات في سعر صرف العملة المحلية كمتغير مستقل في النموذج وبما نسبته ٤٣٪ .

الاستنتاجات:

· ان سعر الصرف الذي يشير الى عدد وحدات من العملة الاجنبية التي يكمن الحصول عليها مقابل وحدات من العملة المحلية، ويعتبر سعر صرف العملة من أهم الادوات التي تمتلكها

السلطة النقدية والتي تؤثر في التجارة الخارجية بين البلدان .

· يشير مفهوم معدل التبادل التجاري الى العلاقة بين اسعار وكميات الصادرات واسعار وكميات الواردات ويعد معدل التبادل التجاري من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تشير الى مدى تحسن المستوى الاقتصادي لدولة ما، حيث ان تحسن معدل التبادل التجاري في صالح الدولة ينعكس أثره بشكل ايجابي على رصيد الميزان التجاري .

· هناك تأثير معنوي عند مستوى دلالة (.٠٥) لتقلبات سعر الصرف على حجم التبادل التجاري بين العراق والصين للمدة ٢٠٢٢- ٢٠٠٥ وكما يتضح من مقدار معلمة ميل الانحدار والتي بلغت ٤٫٥٩٦ ، وبمعنى اخر فان التغير في سعر صرف العملة المحلية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير في حجم التبادل التجاري بين البلدين بمقدار معلمة ميل خط الانحدار .

· أن قيمة معامل التحديد R – Square حيث تشير الى ان التغير في حجم التبادل التجاري بين العراق والصين للمدة قيد البحث وهو المتغير التابع في النموذج يفسره التقلبات في سعر صرف العملة المحلية كمتغير مستقل في النموذج وبما نسبته ٤٣٪ .

· أن اعتماد العراق بعد العام ٢٠٠٣ على نظام التعويم المدار في ادارة سعر صرف العملة المحلية فسح المجال للبنك المركزي العراقي (السلطة النقدية) ومن خلال ما توفر لديه من احتياطيات دولارية التي تحققت بفضل الايرادات النفطية التي يعتمدها العراق في تكوين الدخل القومي، وان كل تلك المعطيات سهلة من عملية تحقيق استقرار نسبي لسعر الصرف وللمدة قيد البحث الى المستوى الذي استطاع البنك المركزي من خلاله السيطرة على حجم التبادل في الحدود التي توفرها الامكانيات المتاحة، وبالتالي فان تأثير تقلبات سعر الصرف ومن خلال ادارتها والسيطرة عليها وفق المستويات المرغوبة جعل منها عاملا مهما في التأثير على حجم التبادل التجاري بين البلدين للمدة قيد البحث .

التوصيات:

من خلال المسيرة البحثية وفي ضوء ما تم التوصل اليه من استنتاجات فأن الضرورة البحثية تقتضي جملة من التوصيات يمكن ايجازها بالاتي :

· التأكيد على ضرورة العمل على توسيع دائرة العلاقات بين العراق والصين، وخصوصا في مجال تبادل الخبرات وتفعيل القاعدة الانتاجية في البلد، فضلا عن العمل على استيراد السلع الرأسمالية التي يمكن ان تشكل قاعدة انتاجية للنهوض بالصناعة العراقية .

· ضرورة الحد من تدخل السلطة النقدية من خلال احتكارها لقوة العرض في سوق سعر

صرف العملة المحلية، وترك تفاعلات العرض والطلب هو الذي يحدد سعر الصرف، وذلك لأن استمرار البنك المركزي في استخدام الاحتياطي من العملة الأجنبية في السيطرة على سعر صرف مستهدف أنما يمثل استنزاف للاحتياطيات من العملة الاجنبية .

· ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بالحد من سياسة تخفيض سعر صرف العملة لان هذه السياسة قد لا تؤدي الى تحسن مباشر في حجم التبادل التجاري وذلك كون الميزان التجاري غير حساس في استجابته للتغيرات في المدى القريب، فضلا عن ان هذه السياسة قد تقابل بتخفيض دولي يحد من تحقيق الهدف المرجو منها .

· هناك ضرورة للقيام بالتنسيق بين كل من السياسة النقدية والسياسة المالية للحد من الطلب الكلي وخصوصا الانفاق الحكومي والذي يتم تلبية الجزء الاكبر منه من خلال الاستيرادات وعلى وجه الخصوص السلع الاستهلاكية التي تمثل استنزافا للدخل القومي، فضلا عن ضرورة العمل على القيام باستيراد السلع الرأسمالية التي يمكن ان تؤدي الى حفز القاعدة الانتاجية في البلد وتطوير الصناعة العراقية .

· نوصي بضرورة العمل على أجراء دراسة تأثير مؤشر معدل التبادل التجاري على كل من الصادرات والواردات ومدى مرونة كل منها للاستجابة للتغيرات في ذلك المؤشر .

المصادر

١. ابتسام محمد العامري، نظرة عامة على العلاقات العراقية – الصينية بعد عام ٢٠٠٣ ، صحيفة الزمان، لندن، ٢٠١٥/٣/٢٩

٢. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٣، ص٤٤ .

٣. حسن عوض الله، زينب، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر ، ٢٠٠٤، ص٨٦.

٤. حسن فليح خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٤، ص٧٣ .

٥. خاي كريانين، مورد، الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات، ترجمة محمد منصور و مسعود عطية، دار المريخ للنشر، السعودية، ٢٠٠٧، ص٥٣ .

٦. رحمن لوعان محسن، العلاقات العراقية الصينية، دراسة في الجانب الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ ، بحث ترقية، معهد الخدمة الخارجية العراقية، العراق، ٢٠١٥، ص٤٦ .

٧. عادل احمد حشيش، مجعدي، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٣، ص٧٦.

٨. عبدالمحسن الزيني، احصاء التجارة الداخلية والخارجية، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٢، ص١٥٥ .

٩. عدنان تايه النعيمي، ادارة العملات الاجنبية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، ٢٠١٢ ، ص٤٦

١٠ . كامل البكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠١، ص٤٣.

١١ . محمود يونس، علي نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٩، ص٣٧ .

١٢ . محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، لبنان، ٢٠١٠ ، ص٢٣

١٣ . مبادرة الحزام والطريق الصينية . فرصة العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨، ص١٨

١٤ . البنك المركزي العراقي، صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي، لسنوات مختلفة

15 . Dawson, Stella, Burrughs, Eric, 2010, Globai CurrencyWar, Thomson Reuters .

16 . Richard Weity, China- Iraq TIES : oil Arms and influence, second line of defense in URL.

17 . Paul salem, iraq's Tangled Foreign Interests And Relations, Carnegie Middle East Center, Reports, USA, 2013.